قضايا وحوادث

تقديم: سيد عبدالقادر
sayedo@hotmail.com

سؤال؟

Incidents and issues

حوادث الطائرات تهز القلوب أكثر، رغم أن وفيات حوادث السيارات أكثر عشرات المرات على مدار السنة، ربما لأنه في حوادث الطائرات يموت عدد كبير في وقت واحد، وربما لأنهم يعيشون لحظات قاسية قبل أن يحسم القدر أمرهم، لكن هل يمكن أن يمنع الخوف من الموت الناس من السفر؟ وهل يأمن الناس من الموت إن ظلوا قابعين في بيوتهم؟

مستحيل.. فبعد أيام تجف الدموع وتهدأ القلوب ويواصل الناس ترحالهم برا وبحرا وجوا، وكل مسافر يحلم بالوصول سالما إلى محطة الوصول، أما محطة النهاية فلها موعد محتوم لا يمكن الهروب منه ولو كنا في بروج مشيدة.

سيد عبدالقادر

الخبير القضائي الهولندي الدكتور بيم ألبيرز:

ما حققته البحرين لإصلاح القضاء في عامين ينجزه الآخرون في ١٠ سنوات

مشروع قضاة المستقبل يؤكد اختيار القضاة لاعتبارات موضوعية وليست شخصية

أكّد الخبير القضائي الهولندي الدكتور بيم ألبيرز المتخصص في مجال إصلاح قطاع العدالة، الذي يزور البحرين حاليا، أن مملكة البحرين حققت شوطا كبيرا في مجال إصلاح القضاء، مشيرًا إلى أن ما تم في البحرين في هذا المجال خلال سنتين يحتاج الآخرون إلى عشر سنوات لإنجازه.

وأشاد الدكتور بيم، الذي التقى المستشار سالم الكواري رئيس المجلس الأعلى للقضاء، بمشروع قضاة المستقبل، وقال إن هذا المشروع يعزز مبدأ الشفافية، ويؤكد أن القضاة في البحرين يتم اختياراهم بناء على معايير موضوعية وليس لاعتبارات شخصية، لافتا في الوقت ذاته إلى أن القيود المفروضة على الميزانية هي أكبر التحديات أمام المجلس الأعلى للقضاء.

زيارة الخبير القضائي الهولندي الدكتور بيم ألبيرز تأتي في إطار السعي إلى تطوير المنظومة القضائية لمملكة البحرين، حيث يسعى المجلس الأعلى للقضاء إلى تعزيز التعاون الدولي لتقديم المساعدة والمشورة الفنية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠ للسلطة القضائية، ولهذا يستقبل المجلس الأعلى للقضاء الخبير الهولندي الدكتور بيم ألبيرز في مجال إصلاح قطاع العدالة وتحديدا في إقامة العدل، حيث كان يعمل كمستشار حكومي بارز في هولندا.

وقد كان هذا الحوار معه حول السلطة القضائية في مملكة البحرين:

□ عندما نتكلم عن استقلالية القضاء.. كيف يكون القضاء مستقلا وفاعلا ومسؤولا وشفافا؟

ليس من السهل الإجابة عن هذا السؤال المتعلق بالقضاء المستقل والفاعل، ولكن يضم ذلك جميع عناصر ما يسمى القضاء الفعال أو الجيد، إن ما أريد أن أقوله هو إنه خلال الأنشطة التي قمنا بها على مدى الفترات الماضية قمنا بالكثير من الأعمال، التي تضمن استقلالية القضاء من هذه الامور التي أسهمت بذلك في تأسيس الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء، وهو يعتبر إنجازا كبيرا واحترافيا من الإنجازات المهمة المتحققة، أما العنصر الآخر فهو المعايير التي تم استخدامها لاختيار القضاة وتعيينهم، منها مشروع قضاة المستقبل الذي يعتبر مثالا ممتازا لذلك الذي يظهر، ويبين لعامة الناس أنه لم يعد تعيين القضاة قائم على أساس علاقات شخصية بل هناك معايير موضوعية، مما يعزز الشفافية وينعكس ذلك في التقرير الدولي، حيث اصبح القضاء أكثر ثقة وقوة وأكثر حرية.

□ ما أهمية إصلاح المنظومة القضائية في المجتمع؟

هناك حاجة فعلية لإصلاح المنظومة القضائية والإجراءات القضائية، وهذا يتأثر في الحقيقة بأن القضاء في السابق كان منظمة عملية مغلقة تركز على نوعية وجودة القرارات التي يتم اتخاذها من دون الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الناس والقضاة، لهذا فإنّ عملية الإصلاح تهدف في المقام الأول إلى جعل القضاء يتفاعل مع المجتمع ومع احتياجاته، ومن السهل استخدامه والاستفادة منه.

سأعرض مثالا ملموسا حول ضرورة جعله سهلا ومن السهل استخدامه بالنسبة إلى الناس، من الامثلة على ذلك فتح مكتب خدمات المتقاضين، وذلك لتوعية الناس بالثقافة القضائية وخصوصا لمن لا يملك معلومات عامة عن الإجراءات القانونية والقضائية، كذلك استحداث استبانة لمراجعي المحاكم التي تقيس مدى الرضا لدى الناس حول المنظومة القضائية والإجراءات القضائية، في محاولة من السلطة القضائية لسماع المتقاضي وعامة الناس حول الخدمات التي تقدمها وإجراءات المحاكم، وهذه واحدة من العديد من الامثلة حول ما تم عمله من إصلاح في المنظومة القضائية، فعمل الامانة العامة الناجح أصبح مرئيا في المجتمع، وملحوظا وملموسا للجميع وبين افراد المجتمع.

○ د. بيم ألبيرز.

○ رئيس المجلس الأعلى للقضاء يستقبل د. بيم ألبيرز

القيود على الميزانية أكبر التحديات أمام المجلس الأعلى للقضاء

ضعف الموارد المالية

□ من وجهة نظرك ما التحديات التي تعترض مساعي المجلس الأعلى للقضاء؟

أكبر تحد يواجه المجلس الأعلى للقضاء هو القيود المفروضة على الميزانية كما هو الحال في كثير من البلدان، فللأسف فإنّ الموارد المالية محدودة بينما التوقعات الخاصة بالقضاء لدى المجتمع عالية. ليس هذا تحديا فريدا تتميز به البحرين بل تحديًا يواجه العديد من الدول الاخرى، ومن الامثلة عمل الامانة العامة كونها حديثة السن فهذا يحتاج منها إلى جهود جبارة للتغيير من أجل القيام بالدور المنوط بها وهذا يتطلب وقتا، في بعض الأحيان المبادرات من قبل المجلس ليست قصيرة المدى ولا نرى الاثر على المدى القصير بل المدى الطويل، وأيضا هذه النتائج والجهود التي يبذلها المجلس تكون في بعض الاحيان ليست ملموسة وظاهرة حتى لدى القضاة انفسهم، لهذا من المهم جدا تقديم وعرض الإنجازات التي حققها المجلس من خلال وسائل الإعلام ومن خلال الوسائل الأخرى.

□ ما الإصلاح المتوقع لعام ٢٠١٥ بالنسبة إلى السلطة القضائية في مملكة البحرين للوصول إلى قضاء متميز يحوز ثقة المجتمع؟

- هناك إجراءات خاصة بالمحاكم المتعلقة بمحاكم التمييز التي تهدف إلى تقليل حالات تراكم الدعاوى وزيادة فعالية الإجراءات المدنية، وأيضا توقع عال بالنسبة إلى ما يتعلق بالمحكمة النموذجية كحل لزيادة فعالية الإجراءات المستخدمة لدى المحاكم الاخرى على المدى الطويل، تؤدي جميع عمليات التطوير إلى زيادة فعالية النظام القضائي في مملكة البحرين كما تفي بالمعايير الخاصة بالأداء وأيضا سيؤدي ذلك إلى تحسين عمليات التصنيف بالنسبة إلى التقارير الدولية التي تنشر عن البحرين مثلا حول استقلالية القضاء وحول ما تنشره دراسات تقرير البنك الدولي حول البحرين فيما يتعلق بالمعايير القضائية.

□ ما رأيك في الخطة الاستراتيجية ٢٠٢٠ للسلطة القضائية؟

إن التطوير الذي يتم لتنفيذ الخطة الاستراتيجية مثال جدي على الاعمال الناجحة التي تقوم بها الامانة العامة، وتحديد الاهداف الاساسية للقضاء من خلال الربط مع المبادرات التي يتم تنفيذها، أيضا تتم جميع الأعمال الخاصة بالمجلس بالطريقة المنطقية لزيادة الفعالية وضمان قضاء مستقل ومسؤول وفعال وشفاف ليحوز ثقة المجتمع، هناك عدة انشطة ايضا يتم تنفيذها، وجزء من عملية تنفيذ الخطة توقع النتائج الكبيرة في عملية زيادة فعالية القضاء.

إنجاز كبير

□ هل يمكن مقارنة إصلاح القضاء في مملكة البحرين مع نظيراتها إقليميا؟

لست متأكّدا بأنني استطيع الاجابة عن سؤال المقارنة بين إجراء إصلاح قضائي بين مملكة البحرين ودول المنطقة، ولكن ما استطيع ان اذكره هو أن جهود مملكة البحرين جهود دؤوبة وجبارة مقارنة بالبلدان الأخرى، وما أثارني جدا هو سرعة عملية الإصلاح القضائي، ومن التي ضمنت سرعتها لتحقيق نتائج سريعة مقارنة بالبلاد الاخرى التي تنشد فعالية تحقيقه للعملية القضائية في البلدان الأخرى لاحظت أن عملية الإصلاح القضائي تستغرق عشر سنوات، ولكن عملية التنفيذ التي تمت في مملكة البحرين لم تستغرق اكثر من سنتين، ولذلك فإنه عند مقارنة البحرين بالبلدان الاخرى لو نعطي مثالا على سرعة الإصلاح بين البحرين والدول الاخرى استطيع ان اقول انه لو أن الدول الاخرى تستخدم القطار العادي للانتقال فإنّ مملكة البحرين تستخدم القطار السريع في هذه الحالة. فقد تم تحقيق الكثير خلال وقت قصير نتيجة للجهود التي يقوم بها المجلس الأعلى للقضاء، أدت إلى تحقيق نتائج سريعة ومذهلة، وهناك تصنيفات إيجابية وهناك مشاريع قضائية مثل نشر التقرير السنوي والاستبانة الخاصة لمراجعي المحاكم وهناك ايضا مركز خدمات المتقاضين ونشر التقرير القضائي السنوي وهي إنجازات كبيرة ومذهلة.

□ من خلال ما تقومون به من متابعة لأداء المجلس الأعلى للقضاء كيف ترون الطرق التي يتبعها المجلس في التفتيش القضائي؟

- اللجنة المعنية بهذه المهمة تتكون من قضاة مفتشين وقضاة عاديين، واللجنة بصدد إنهاء المعايير الخاصة بالقضاة واختيار الوسائل الفعالة بالنسبة إلى اختيار القضاة، ونأمل أن تقدم رأيها في القريب العاجل إلى السلطات العليا في المجلس الأعلى للقضاء.

□ أخيرا.. هل هناك ملاحظات عامة حول المجلس؟

- أحب أن أهنئ المجلس الأعلى للقضاء وأشيد في الوقت ذاته بجهود الامانة العامة على مسؤوليتهم في سبيل تنفيذ المبادرات وإيجاد الحلول، فعمل الامانة العامة عمل دؤوب، وأحب ان أشبه دورهم بالبناء الذي لم يكتمل بناؤه بعد، والامانة العامة تقوم بتنفيذ المبادرات رغم عدم اكتمال البناء، وتخيل لو ان هذا البناء اكتمل من كل جانب فإنه سيحقق النتائج المرجوة.

المحكمة قررت تجديد حبسه

بعد جلسة تعاطي ألقى جثة زميله على محطة حافلات بسترة

قررت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة برئاسة القاضي جابر الجزار وأمانة سر حسين حماد، تجديد حبس شاب (٣٠ سنة) متهم بإلقاء جثة زميله الذي توفي بجرعة زائدة، على محطة حافلات بسترة والهرب، عشرة أيام على ذمة القضية.

كانت الشرطة قد تلقت بلاغا يفيد بالعثور على جثة شاب متوفى على موقف حافلات بسترة، وتبين من مراجعة أوراقه الثبوتية أنه في الثامنة والعشرين من عمره، وأكّد الفحص الطبي أن الوفاة كانت نتيجة تناول جرعة زائدة من المخدرات.

من خلال التحريات وسؤال شهود العيان، تبين أن هناك سيارة هي من ألقت المتوفى على الموقف وهرب سائقها، وأفاد بعض الشهود بأرقام السيارة وبأوصافها فتم التوصل إلى صاحبها والقبض عليه.

اعترف صاحب السيارة أمام النيابة العامة أنه كان يقود سيارته وهو متعاط للمخدرات، وكان معه زميل آخر طلب منه التوقف لأنّ أحد الشبان الذين يعرفهم يشير بالسيارة للتوقف، فتوقف وعرف أنه يريد توصيله إلى موقف الحافلات إلى هناك وأنزلاه زاعما أنه كان حيا.

أسندت النيابة إلى المتهم تهمتي التعاطي والعبث بجثة متعاط، وقامت بحبسه سبعة أيام على ذمة التحقيق وقررت المحكمة تجديد الحبس على ذمة التحقيقات التي مازالت مستمرة.

أجور تخزين وتخليص

إلزام شركة بحرينية بدفع ٨٩١٤ دينارا

قضت المحكمة الكبرى الإدارية برئاسة القاضي جمعة الموسى، وعضوية القضاة محمد توفيق وأشرف عبدالهادي ونواف المناعي، وأمانة سر عبدالله إبراهيم، بإلزام شركة بحرينية بدفع مبلغ ٨٩١٤ دينارا و٦٠٧ فلسات والفائدة، إلى شركة متخصصة في تخليص وتخزين البضائع بواقع ٢٪ سنويا من تاريخ المطالبة حتى تمام السداد وألزمتها المصروفات ومبلغ عشرين دينارا مقابل أتعاب المحاماة.

كانت الشركة المتخصصة في تخليص وتخزين البضائع قد تقدمت إلى قاضي المحكمة المدنية الكبرى بطلب استصدار أمر أداء يقضي: بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي إليها مبلغ ٦٠٧/ ٨٤١٩ دينارا والفائدة القانونية بواقع ١٠٪ من تاريخ المطالبة القضائية وإلزامها المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة.

وقالت إنه بموجب اتفاق قامت الشركة المدعية بتقديم خدمة تخزين البضاعة للمدعى عليها وقد ترصد في ذمة المدعى عليها المبلغ المطالب به تكاليف التخزين والخدمات التي قدمتها الشركة وقد امتنعت عن الوفاء به رغم إشعارها قانونا مما حدا بها لإقامة الدعوى بطلباتها.

رفض قاضي الأداء إصدار الأمر وحدد جلسة لنظر الموضوع، وقضت المحكمة بندب خبير في الدعوى لمباشرة المأمورية، وانتهى الخبير إلى أن المدعية قامت بإنجاز خدمات وأعمال في صميم اختصاصها لصالح الشركة المدعى عليها والمتمثل في تخليص وتخزين البضائع في مخازنها الخاصة مع خدمة التوصيل ونقل وتأمين البضائع وقد بلغت قيمة الخدمات مبلغ ٨٩١٤/٦٠٧ دينارا وان ذمة المدعي عليها مشغولة بهذه القيمة لصالح الشركة المدعية.

ولما كان ذلك وكانت المحكمة تطمئن إلى تقرير الخبير لسلامة الأسس التي بني عليها وكفاية أبحاثه التي لها أصلها الثابت بالأوراق ويكون في ذلك ردا علي اعتراضات المدعى عليها وتخلص من خلاله لثبوت مديونية المدعى عليها بالمبلغ الذي انتهى إليه الخبير بتقريره وقدره مبلغ ٨٩١٤/٦٠٧ دينارا إذ إن المدعى عليها لم تقم الدليل على الوفاء به فضلا عن خلو الأوراق مما يفيد بذلك الأمر الذي تنتهي معه المحكمة للقضاء بإلزام المدعى عليها بأن تؤدي للمدعية مبلغا قدره ٨٩١٤/٦٠٧ دينارا.

لهذه الأسباب حكمت المحكمة بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تؤدي المدعية مبلغا قدره ٨٩١٤/٦٠٧ دينارا والفائدة بواقع ٢٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٢٠١٢/٦/١٧ حتى تمام السداد وألزمتها المصروفات ومبلغ عشرين دينارا مقابل أتعاب المحاماة.

في برنامج «الأمن الإذاعي»... «المرور»:

التقنيات الحديثة تساعد في التحقق من الحوادث وتسهم في ضبط المخالفات

أكّدت الإدارة العامة للمرور أن التقنيات الحديثة التي تستخدمها تساعد في التحقق من الحوادث المرورية البسيطة والبليغة وتسهم في ضبط المخالفات المرورية التي تسبب الحوادث بالإضافة إلى السلوكيات الخاطئة التي يرتكبها بعض سائقي السيارات.

ودعا الملازم أول أحمد جعفر رئيس فرع الحوادث البليغة بالإدارة في مقابلة مع برنامج «الأمن» الإذاعي الذي تعده وتقدمه إدارة الإعلام الأمني بوزارة الداخلية بالتعاون مع إذاعة البحرين، أولياء الأمور إلى ضرورة توجيه أبنائهم وتوعيتهم بمخاطر الطريق وتجنب السلوكيات الخاطئة، معتبرا الشباب أكثر فئة تتسبب بالحوادث المرورية سواء كانت بسيطة أو بليغة.

في سياق متصل، استعرض الدكتور عبدالرحمن عقيل الجناحي مدير مركز دراسات المواصلات والطرق بكلية الهندسة بجامعة البحرين، أسباب الحوادث المرورية في مملكة البحرين، منوها إلى أن البنية التحتية من طرق وإشارات مرورية وجسور في مملكة البحرين من أفضل البنى التحتية في العالم بشهادة خبراء في هذا المجال.

وأضاف أن هناك العديد من الدراسات التي أجريت داخل البحرين وخارجها تؤكد أن العنصر البشري يعد السبب الرئيسي للحوادث، حيث تتفاوت النسبة من دولة إلى أخرى، مشيرًا إلى أن مملكة البحرين تعد من الدول المتقدمة في السلامة المرورية استنادا إلى الإحصائيات.

○ الملازم أول أحمد جعفر خلال البرنامج.